الأمم المتحدة

A/C.2/55/L.63

الجمعية العامة

Distr.: Limited
7 December 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ١٠٠ من جدول الأعمال
العولمة والاعتماد المتبادل

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد موريشيو إسكانيرو (المكسيك) على أساس مشاورات غير رسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/55/L.36

دور الأمم المتحدة في دعم التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٣/١٦٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٤/٢٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)]،

وإذ تشير ~~كذلك~~ إلى خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خلال دورته العاشرة التي انعقدت في بانكوك، في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠[(٢)]،

---

(١) القرار ٥٥/٢.

(٢) TD/390 الجزء الثاني.

071200 071200 00-78761 (A)
0078761

وإذ تحيط علما بإعلان مؤتمر قمة الجنوب وخطة عمل هافانا اللذين اعتمدهما مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧، الذي انعقد في هافانا، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠[٣]،

وإذ تشير إلى الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي انعقدت في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠[٤]،

وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/٢٠٠٠ الذي دعا فيه إلى إنشاء فرقة عمل للأمم المتحدة معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام[٥]،

وإذ تدرك التحديات والفرص التي تتيحها العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تعرب عن القلق بشأن تهميش عدد كبير من البلدان النامية من جني منافع العولمة، وبشأن الضعف الإضافي لهذه البلدان النامية التي بصدد الاندماج في الاقتصاد العالمي وبشأن التزايد العام للفجوة في الدخل والفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكذلك داخل البلدان،

وإذ تسلم بأن العولمة والاعتماد المتبادل هما بصدد إتاحة فرص عبر التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال والتطورات الحاصلة في التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، لنمو الاقتصاد العالمي وللتنمية ولتحسين مستويات المعيشة عبر العالم، وإذ تسلم كذلك بأن بعض البلدان حققت تطورا في مجال التكيف بنجاح على التغييرات واستفادت من العولمة،

وإذ تسلم بأهمية الردود الملائمة في السياسة العامة على المستوى الوطني من قبل جميع البلدان حيال تحديات العولمة، ولا سيما بانتهاج سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية السليمة، وإذ تشير إلى الحاجة لدعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا، ولا سيما لتحسين قدراتها المؤسسية والمتصلة بالإدارة، وإذ تسلم أيضا بأنه ينبغي لجميع

---

(٣) A/55/74 2، المرفقان الأول والثاني.

(٤) A/55/3، الفصل الثالث، الفقرة ١٧. وللاطلاع على النص النهائي انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٣.

(٥) A/55/381.

البلدان أن تنتهج سياسات ترمي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتعمل على إيجاد بيئة اقتصادية عالمية مواتية،

وإذ تؤكد على أنه بإمكان سياسات الاقتصاد الكمي والسياسات الاجتماعية الوطنية أن تحقق نتائج أفضل إذا حظيت بدعم دولي وببيئة اقتصادية دولية ملائمة،

وإذ تؤكد على الحاجة إلى معالجة تلك الاختلالات والتفاوتات في الأنماط المالية والتجارية والتكنولوجية والاستثمارية الدولية التي لها أثر سلبي على خطوط التنمية لفائدة البلدان النامية بغية التقليص إلى أدنى حد من ذلك الأثر،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أن عددا كبيرا من البلدان النامية لم يتمكن بعد من جني كامل منافع النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم، وتبرز أهمية تعزيز إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي قصد تمكينها من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من فرص التبادل التي تتيحها العولمة وتحرير الاقتصاد،

وإذ تؤكد على أن عملية الإصلاح التي تهدف إلى إقامة نظام مالي دولي متين ومستقر ينبغي أن تؤسس على مشاركة واسعة النطاق تقوم على نهج متعدد الأطراف بالمعنى الحقيقي يشارك فيه جميع أعضاء المجتمع الدولي، قصد ضمان تمثيل الحاجيات والاهتمامات المتنوعة لجميع البلدان تمثيلا ملائما،

وإذ تشدد على الحاجة الملحّة لتخفيف الآثار السلبية للعولمة والاعتماد المتبادل على البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا،

وإذ تكرر تأكيد أن الأمم المتحدة، بوصفها منتدى عالميا، تحتل موقعا فريدا يمكنها من تعزيز التعاون الدولي في التصدي لتحديات تشجيع التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، بما في ذلك على وجه الخصوص تعزيز التشجيع على اقتسام منافع العولمة بشكل أكثر إنصافا،

١ - **تؤكد من جديد** أن للأمم المتحدة دورا مركزيا عليها أن تؤديه في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تعزيز توجيه السياسات المتعلقة بمسائل التنمية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٢ - **تعيد التأكيد** على الحاجة الملحّة لقيام الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، حسب الاقتضاء، بعمل متماسك، إلى جانب عمل

الحكومات، للتشجيع على إجراء قسمة متساوية واسعة النطاق لمنافع العولمة، مع مراعاة أوجه الضعف والمشاغل والحاجات الخاصة بالبلدان النامية؛

٣ - **تدعو** إلى معالجة مسائل العولمة بطرق فعالة منها جعل عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والمالية الدولية قائمة على المزيد من المشاركة، وبخاصة فيما يتصل بالبلدان النامية، وقيام المؤسسات الدولية المعنية ببحث متكامل للمسائل المتعلقة بالتجارة والمالية والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتنمية، ومواصلة إدخال طائفة عريضة من الإصلاحات على النظام المالي الدولي وزيادة التقدم نحو التحرير الاقتصادي وتعزيز الوصول إلى الأسواق في المجالات وبالنسبة للمنتوجات التي تهم البلدان النامية بشكل خاص، ولتحقيق هذه الغاية تدعو إلى التعاون المتماسك والوثيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية؛

٤ - **تهيب** بجميع البلدان، ولا سيما الاقتصادات المتقدمة النمو الكبرى، أن تعزز التعاون بين سياساتها المالية والاستشارية والتجارية وسياساتها في مجال التعاون الإنمائي، بهدف تعزيز آفاق البلدان النامية في التنمية؛

٥ - **تؤكد** على أهمية القيام، على المستوى الوطني، بمواصلة انتهاج سياسات الاقتصاد الكلي السليمة وبوضع أطر مؤسسية وتنظيمية فعالة وإيجاد الموارد البشرية، اللازمة لتحقيق أهداف تدعم بعضها البعض مثل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية، بما في ذلك بواسطة الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر؛

٦ - **تحث** المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الإنمائي الدولي الهادف إلى تعزيز النمو والاستقرار والعدالة ومشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة؛

٧ - **تشجيع** البلدان النامية على مواصلة توخي سياسات إنمائية ملائمة قصد تعزيز التنمية والقضاء على الفقر، وفي هذا الصدد تدعو المجتمع الدولي إلى وضع استراتيجيات تدعم تلك السياسات بواسطة بذل جهود متواصلة لمعالجة المشاكل المتصلة بالوصول إلى الأسواق، واستمرار عبء الدين الخارجي، ونقل الموارد والضعف المالي وانخفاض معدلات التبادل؛

٨ - **تحث** المجتمع الدولي بقوة على اتخاذ جميع التدابير الملائمة، بما في ذلك دعم الإصلاحات الهيكلية وإصلاح سياسات الاقتصاد الكلي، والاستثمار المباشر الأجنبي، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، والبحث عن حل دائم لمشكلة الدين الخارجي، وإتاحة إمكانيات الوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات ونشر المعرفة والتكنولوجيا بقصد تحقيق التنمية المستدامة لأفريقيا وزيادة مشاركة البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي؛

٩ - **تعيد تأكيد** عزمها على زيادة الفرص المتاحة للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، عامة، من أجل المساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة وبرامجها، مما يؤدي إلى زيادة الفرص وتلافي الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للعولمة؛

١٠ - **ترحب** بجهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية، وغيرها من الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى مساعدة البلدان النامية بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا على معالجة شواغلها الخاصة في سياق الاقتصاد، الآخذ في العولمة وبصفة خاصة من خلال المساعدات المتعلقة بالتكنولوجيات في مجالات التجارة، والسياسات، وتحسين الكفاءة والسياسات في مجال التجارة، وتجارة الخدمات، والتجارة الإلكترونية؛

١١ - **تؤكد** على الحاجة لتحسين نظم الحكم في كل بلد وعلى الصعيد الدولي؛

١٢ - **تؤكد** على أهمية التسليم بالشواغل الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من أجل مساعدتها على الاستفادة من العولمة بغية إدماجها في الاقتصاد العالمي بشكل تام؛

١٣ - **تشدد** على البعد التكنولوجي لعملية العولمة وعلى ضرورة إتاحة فرص الوصول إلى المعرفة والمعلومات على الصعيد الدولي وللسعي الجاد من أجل ردم الهوة القائمة وتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية لصالح جميع شعوب العالم من أجل تمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من الانتفاع الفعلي بفوائد العولمة وذلك بالاندماج الكامل والفعّال في شبكة المعلومات العالمية التي أخذت تبرز إلى حيز الوجود؛

١٤ - **تحث** الأمين العام، في هذا الصدد، على مواصلة المشاورات الجارية بشأن إنشاء فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة وتتطلع إلى تقديم التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قرار المجلس ٢٠٠٠/٢٩؛

١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم بالتعاون الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من المنظمات المعنية، بإعداد تقرير تحليلي عن أثر ازدياد الروابط وحالات الاعتماد المتبادل المتزايدة فيما بين التجارة والمالية والمعرفة والتكنولوجيا والاستثمار على النمو والتنمية في سياق العولمة، على أن يتضمن توصيات عملية، بما فيها توصيات بشأن الاستراتيجيات الإنمائية المناسبة على المستويين الوطني الدولي معا، وأن يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين؛

١٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''.